

هاثفة الحروز

(تداعيات جواب الإمام تقي الدين البلاطنسي الشافعي

على استدعاء الوالي العثماني على الشام خرم باشا)

للإمام العلامة

محمد بن علي بن طولون

الدمشق الحنفي (٩٥٣هـ)

حقه

و. إ. و. العلي

غفر الله له وللمؤمنين والمؤمنات

العنوان: طائفة الدروز (تداعيات جواب الإمام تقي الدين
البلاطنسي على استدعاء الوالي العثماني على الشام خرم باشا)
المؤلف: محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي الحنفي.
تحقيق: د. إياد العكيلي.

النشرة: الأولى.

سنة النشر: (١٤٤٨ هـ / ٢٠٢٦ م).

عدد الصفحات: (٣٦) صفحة.

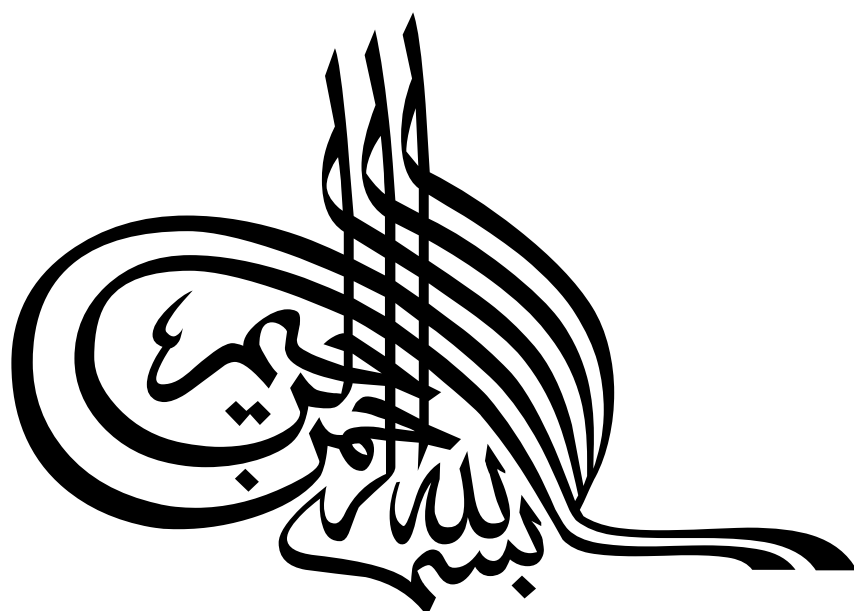
لتحميل كتب المحقق عبر قناة التليجرام: مؤلفات د. إياد العكيلي



t.me/eyad_aloqaili



حقوق النشر لكل مسلم
بشرط عدم التصرف بمادة الكتاب العلمية



مقدمة المحقق



إِنَّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وبعد:

فهذا الكتاب السادس الذي أحققه للشيخ العلامة الموسوعي محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي الحنفي، والمتوفى (٩٥٣ هـ) رحمه الله تعالى، وهو جوابٌ لسؤال عن طائفة الدروز^(١).

ويمثِّلُ هذا الجواب وثيقة تاريخية عقدية، ذات أهمية بالغة، في كشف طبيعة العلاقات السياسية والدينية في بلاد الشام إبَّان المطلع المبكر للعهد العثماني، حيث تسلط الضوء على واقعة محددة واكبتها الإمام

(١) وأما الكتاب الأول فهو بعنوان: "دفع الباس في ترك مصاحبة الناس"، والثاني بعنوان: "البدور السافرة عمَّن له خصوصية في الآخرة"، والثالث بعنوان: "مواهب الرحمن في الرواية عن الجن"، والرابع بعنوان: "ردع الأشرار عن بيع العقار"، والخامس بعنوان: "كتاب الأربعين بسند واحد صحيح متصلة بالسماع".

وقد نشرتها نشرّة وقفية على وسائل التواصل الاجتماعي، ومنها قناتي على التليجرام: (مؤلفات د. إياد العكيلي: t.me/eyad_aloqaili)، والحمد لله على فضله.

ابن طولون بنفسه، ودوّنها لتوثيق الفتاوى والأحكام التي صدرت بحق طائفة الدروز، في تلك الحقبة الحرجة.

وتكتسب المخطوطة -على وجازتها- قيمتها العلمية من كونها تسجيلاً دقيقاً، ونقلًا حرفياً، لفتوى أحد كبار علماء دمشق، وفقهائها في ذلك العصر، وهو الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن محمد بن عبد الله البلاطنسي الشافعي^(١)، الذي تصدّى للإجابة عن استفتاء رسمي، وجّهته السلطة العثمانية الحاكمة لبسط حكم الشريعة الإسلامية، وتحديد الموقف العقدي والسياسي من هذه الطائفة، بناءً على ما ظهر من مصنفاتهم وصنائعهم.

(١) وصفه نجم الدين الغزي بقوله (الكواكب السائرة: ٢/ ٨٨ - باختصار): "الشيخ، الإمام، شيخ مشايخ الإسلام، العلامة، المحقق، الفهامة، المدقق، الحافظ، الناقد، الجهابذ، كان عالماً عاملاً، ورعاً كاملاً".

وكان له مهابة في قلوب الفقهاء والحكام، يُرجع إليه في المشكلات، وكان لا يتردد لأحد لغناه، وكان له همة مع الطلبة، ونصيحة، واعتناء بالعلم، وكان أماراً بالمعروف، نهياً عن المنكر، لا يخاف في الله لومة لائم، لا يداهن في الحق، قائماً بنصرة الشريعة، حاملاً لواء الإسلام، مجدداً في العبادة، مجانباً للرياء، لا يحب أن يمدحه أحد.

توفي ليلة الاثنين، ثاني المحرم، سنة ست وثلاثين وتسعمائة".

وانظر: شذرات الذهب لابن العماد (١٠/ ٢٩٧)، والأعلام للزركلي (٧/ ٥٠).

والبلاطنسي: نسبة إلى بلاطُنس: حصن منيع بسواحل الشام، مقابل اللاذقية من أعمال حلب، كما قاله ياقوت الحموي (معجم البلدان: ١/ ٤٧٨).

وتعود خلفية تحرير هذه الفتوى إلى الاهتمام البالغ الذي أولاه الوالي العثماني وكافل المملكة الشامية، خُرَّم باشا^(١)، لضبط الأوضاع الأمنية والعقدية في البلاد، حيث استدعى الشيخ البلاطنسي إلى مجلسه، في منتصف شهر محرم، من سنة ثلاث وتسعمائة للهجرة النبوية، للتداول في أمر طائفة الدروز، والحكم على عقائدهم، وكيفية التعامل معهم. وقد جاء هذا الاستدعاء والبحث عقب اطلاع الشيخ البلاطنسي قبل ذلك بيوم واحد على مجموعة من كتب هذه الطائفة التي نُهبت من بلادهم خلال الحملات العسكرية التي أُغريت على قراهم، فعكف الشيخ على دراستها، ومراجعة مضامينها، وتفحص عباراتها، تفحصاً دقيقاً قاده إلى الجزم بأنها تشتمل على صريح الكفر، والشرك، والزندقة، التي لا تقبل التأويل، بحيث تخرق إجماع المسلمين.

وقد التقت فتوى الشيخ البلاطنسي في بيان الحق، مع الرؤية السياسية الشرعية لكافل الشام خُرَّم باشا، الذي اقتضت آراؤه الكريمة

(١) هكذا ضبطه المؤلف ابن طولون، وترجم له بقوله أنّه تولى نيابة الشام، وهو ابن الوزير إسكندر باشا، وساق له بعض صولاته وجولاته في جهاده ضد الدروز، واصفاً ابن طولون الدروز بقوله: يعتقدون ألوهية الحاكم بأمر الله، ويُنكرون الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، وغير ذلك من الكفريات، وذكر بأن الناس شكروا هذا الوالي على جهاده للدروز. ثم أشار في آخر ترجمته إلى جواب البلاطنسي في طائفة الدروز الذي بين أيدينا. انظر: إعلام الوري لابن طولون (ص: ٢٥٦).

وسياسته الحكيمة مفاوضة المسامع السلطانية العالية في القسطنطينية، وإحاطة السلطان العثماني علماً، بأمور هذه الطائفة، وما انطوت عليه ضمائرهم من الإلحاد، وفساد الاعتقاد، والعناد للملة الإسلامية، وما يترتب على بقائهم على كفرهم من الفساد في الأرض، والعود على ثوابت الدولة بالنقض.

وكان الهدف من هذه المفاوضة والمراسلة هو بيان حكم الشريعة المطهرة فيهم بكل وضوح وتجرد، لتبرز الأوامر السلطانية المطاعة والمراسيم الملكية ببسط الزواجر الحاسمة، والنكال الشديد، والمحاربة لمواد شرهم وكفرهم واستئصال شأفتهم العقدية وإقامة الحجة عليهم، وهو ما رآه الشيخ البلاطنسي رأياً سديداً من الوالي، ومنهجاً رشيداً، يحفظ بيضة الإسلام، ويصون ديار الشام من الانحراف والفتن.

ولم يكن موقف الشيخ البلاطنسي معزولاً عن الوسط العلمي في دمشق، بل شكل حلقة في سلسلة من الفتاوى المترابطة التي تتابع عليها العلماء من مختلف المذاهب الفقهية، وهو ما يظهر جلياً في القضايا المنهجية والعلمية المتعلقة بهذا الجواب، وسياقه التاريخي.

ومن أبرز هذه القضايا العلمية ما يخص المؤرخ ابن طولون نفسه، الذي أشار إلى أنه سُئل في يوم الأربعاء، السابع عشر، من شهر المحرم الحرام، لعام ثلاثين وتسعمائة، عمّا كتبه الشيخ الإمام تقي الدين البلاطنسي

الشافعي من أمر طائفة الدروز، فأجاب بالموافقة التامة على ما جاء في ذلك الجواب القديم، متّبِعاً في هذه الموافقة، ومستشيراً: صاحبه الشيخ قطب الدين ابن سلطان الحنفي^(١)، مما يُبرهن على وجود إجماع عقدي مستمر عبر العقود بين فقهاء الشافعية والحنفية في الشام حول هذه الطائفة، نأياً بالفتوى الشرعية عن مظان النزاعات الفردية، أو المذهبية الضيقة، لتكون حكماً كلياً عاماً استوجبت ضرورة حراسة الدين، وحفظ بيضة المجتمع المسلم من عوارض المروق، والفساد العقدي الخارق لإجماع المسلمين.

(١) ترجم له نجم الدين الغزي بقوله (الكواكب السائرة: ١٣ / ٢ - باختصار): "محمد بن محمد ابن عمر بن سلطان.

الشيخ، الإمام، العلامة، المحقق، المدقق، الفهامة، شيخ الإسلام، مفتي الأنام ببلاد الشام، أبو عبد الله، قطب الدين، ابن القاضي كمال الدين، المعروف بابن سلطان الدمشقي، الصالحي الحنفي، ميلاده في الليلة الثانية عشرة، من ربيع الأول، سنة سبعين وثمانمائة، كان من أهل العلم الكبار، جليل المقدار، مهيباً عظيماً، نافذ الكلمة عند الدولة، يردون الأمر إليه في الفتوى. كان بيده تدريس القصاعية المختصة بالحنفية، وتدريس الظاهرية، التي هي سكنه، والنظر عليها، وكان له تدريس في الجامع الأموي، وغير ذلك من المناصب العلية. وولي القضاء بمصر في زمن الغوري، نيابة عن شيخه ابن الشحنة. وكان حسن الوجه، والذات.

وكان يُملي من الكتب الجواب على الأسئلة التي تُرفع إليه، واتخذ خاتماً منقوشاً يختم به على الفتوى، خوفاً من التلبيس عليه.

توفي سنة خمسين وتسعمائة، وصُلِّي عليه في الجامع الأموي".

وانظر في ترجمته: شذرات الذهب لابن العماد (١٠ / ٤٠٦)، والأعلام للزركلي (٧ / ٥٧).

وصورة ما كتبه البلاطنسي من خطّه، نقله ابن طولون بأمانة علمية؛ ليكون حجة مستمرة، تتجلى فيها قضايا منهجية متعددة تتعلق بأداب الفتوى، وبيان مناط الحكم على الطوائف والفرق، ومنها اعتماد الفقهاء على المصادر والكتب الأصلية للطائفة المراد الحكم عليها دون الاكتفاء بالنقول المرسلة، أو الشائعات المغرضة، حيث بنى البلاطنسي حكمه على الكتب المنهوبة التي قرأها بنفسه، ليدلّل على المنهجية العلمية في التعامل مع مقالات الكفر الصريح، حيث رفض الشيخ فتح باب التأويلات التعسّفية للعبارات المصادمة لأصول الدين، واعتبر أنّ صراحة اللفظ تمنع من حمل الكلام على غير ظاهره الإلحادي، وإلّا استلزم ذلك تمحّلاً باطنياً يُبطل حقيقة الأوامر والنواهي الشرعية، ويهدّد كيان الأمة وعقيدتها النقيّة.

وتكشف مجريات هذه الفتوى والتدخل الإيجابي من قبل كافل المملكة الشامية الوالي خُرم باشا عن طبيعة العلاقة المؤسسية والوظيفية الراشدة التي تربط الدين بالسياسة، وتكامل السيف والقلم في الدولة الإسلامية، فالوالي على الرغم من حيازته للقوة العسكرية، والصلاحيات الإدارية المطلقة، لم ينفرد بإجراءات عقابية، أو حملات أمنية تجاه طائفة الدروز، بل التزم المنهج الشرعي باستدعاء المرجعية الدينية والفقهاء المفتين لعرض الوقائع المادية، وتفحص الكتب المنهوبة

المنسوبة للطائفة، واستنباط الحكم الفقهي والقانوني المسدد الذي يمنح التدخل السلطاني شرعيته وقوته.

وفي المقابل لم يتوانَ الفقيه عن بيان حكم الشريعة بكل تجرد وأمانة، وتوجيه القوة السياسية والعسكرية نحو المقاصد الشرعية الصحيحة، مما يوضّح أنّ السياسة العادلة مستمدة من مشكاة الوحي، ومحقة لمصالح العباد، وحافطة لضرورياتهم الخمس: الدين والنفس والعقل والنسل والمال.

كما تعكس الفتوى إحاطة علماء ذلك العصر بفقه واقع بلاد الشام، واعتنائهم بتتبع العقائد المنحرفة، والضلالات المتطرفة، التي تخرج عن السائد العقدي للمجتمع.

وهكذا تتكامل الفتوى ضمن هذه المحاور الشرعية والثوابت العقدية، لتصيغ دليلاً عملياً، ومعياريّاً متكاملاً، في فقه النوازل السياسية، حيث يتبين للناظر المتأمل كيف ينسجم التحقيق العقدي مع متطلبات الحفاظ على الأمن، وبناء ركائز الحكم على أسس متينة من الشرعية، والعدل، وحراسة الدين، وتكامل جهود العلماء مع السلطة السياسية لحفظ بيضة الإسلام، وحماية الحواضر والثغور من الانحرافات العقدية، والاضطرابات الأمنية عبر العصور المتتابعة.

مما يجعل هذه الرسالة الصغيرة في حجمها، العظيمة في قيمتها، مرجعاً تاريخياً وعقدياً لا غنى عنه لفهم السياسة الشرعية في أنظمة الدول.

هذا ما أردتُ التنبيه عليه في هذه المقدمة، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اتبع سنته إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.



تعريف عام بطائفة الدرزي.



فرقة باطنية تؤلّه الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله، أخذت جل عقائدها عن الإسماعيلية، وهي تنتسب إلى نشتكين الدرزي. نشأت في مصر، لكنها لم تلبث أن هاجرت إلى الشام. عقائدها خليط من عدة أديان وأفكار، كما أنها تؤمن بسرية أفكارها، فلا تنشرها على الناس، ولا تعلمها لأبنائها إلا إذا بلغوا سن الأربعين.

«التأسيس، وأبرز الشخصيات»:

- محور العقيدة الدرزية هو الخليفة الفاطمي: أبو علي المنصور بن العزيز بالله بن المعز لدين الله الفاطمي، الملقّب بالحاكم بأمر الله، وُلد سنة (٣٧٥هـ / ٩٨٥م)، وقُتل سنة (٤١١هـ / ١٠٢١م).

كان شاذًّا في فكره وسلوكه وتصرفاته، شديد القسوة والتناقض والحقْد على الناس، أكثر من القتل والتعذيب دون أسباب تدعو إلى ذلك.

- المؤسس الفعلي لهذه العقيدة هو: حمزة بن علي بن محمد الزوزني (٣٧٥هـ / ٤٣٠هـ)، وهو الذي أعلن سنة (٤٠٨هـ) أنَّ روح الإله قد حلّت في الحاكم، ودعا إلى ذلك، وألّف كتب العقائد الدرزية.

- محمد بن إسماعيل الدرزي، المعروف بنشتكين، كان مع حمزة في تأسيس عقائد الدرزي، إلا أنّه تسرّع في إعلان ألوهية الحاكم سنة

(٤٠٧هـ)، مما أغضب حمزة عليه، وأثار الناس ضده، حيث فرّ إلى الشام، وهناك دعا إلى مذهبه، وظهرت الفرقة الدرزية التي ارتبطت باسمه، على الرغم من أنهم يلعنونه؛ لأنه خرج عن تعاليم حمزة الذي دبّر لقتله سنة (٤١١هـ).

- الحسين بن حيدرة الفرغاني، المعروف بالأخرم، أو الأجدع: وهو المبشّر بدعوة حمزة بين الناس.

- بهاء الدين أبو الحسن علي بن أحمد السموقي، المعروف بالضيف: كان له أكبر الأثر في انتشار المذهب وقت غياب حمزة سنة (٤١١هـ)، وقد ألّف كثيراً من نشراتهم مثل: رسالة التنبيه والتأنيب والتوبيخ، ورسالة التعنيف، والتهجين، وغيرها.

وهو الذي أغلق باب الاجتهاد في المذهب، حرصاً على بقاء الأصول التي وضعها هو، وحمزة، والتميمي.

- أبو إبراهيم إسماعيل بن حامد التميمي: صهر حمزة، وساعده الأيمن في الدعوة، وهو الذي يليه في المرتبة.

- ومن الزعماء المعاصرين لهذه الفرقة:

- كمال جنبلاط: زعيم سياسي لبناني، أسّس الحزب التقدمي الاشتراكي، وقُتل سنة ١٩٧٧م.

- وليد جنبلاط: وهو زعيمهم الحالي، وخليفة والده في زعامة الدروز وقيادة الحزب.

- د. نجيب العسراوي: رئيس الرابطة الدرزية بالبرازيل.

- عدنان بشير رشيد: رئيس الرابطة الدرزية في استراليا.
- سامي مكارم: الذي ساهم مع كمال جنبلاط في عدة تأليف في الدفاع عن الدروز.
- الناس في الدرزية على درجات ثلاث:
- العقل: وهم طبقة رجال الدين الدارسين له والحُفَّاظ عليه، وهم ثلاثة أقسام: رؤساء، أو عقلاء، أو أجاويد، ويُسمَّى رئيسهم شيخ العقل.
- الأجاويد: وهم الذين اطلَّعوا على تعاليم الدين والتزموا بها.
- الجهال: وهم عامة الناس.
- «الأفكار، والمعتقدات»:
- يعتقدون بالوهمية الحاكم بأمر الله، ولما مات قالوا بغيبته، وأنه سيرجع.
- يُنكرون الأنبياء والرسل جميعاً، ويلقَّبونهم بالأبالسة.
- يعتقدون بأنَّ المسيح هو داعيتهم حمزة.
- يُبغضون جميع أهل الديانات الأخرى، والمسلمين منهم بخاصة، ويستبيحون دماءهم وأموالهم وغشهم عند المقدرة.
- يعتقدون بأنَّ ديانتهم نَسخت كل ما قبلها، ويُنكرون جميع أحكام وعبادات الإسلام وأصوله كلها.
- حَجَّ بعض كبار مفكِّريهم المعاصرين إلى الهند، متظاهرين بأنَّ عقيدتهم نابعة من حكمة الهند.

- ولا يكون الإنسان درزياً إلا إذا كتب أو تلا الميثاق الخاص.
- يقولون بتناسخ الأرواح، وأن الثواب والعقاب يكون بانتقال الروح من جسد صاحبها إلى جسد أسعد أو أشقى.
- يُنكرون الجنة والنار والثواب والعقاب الأخرويين.
- يُنكرون القرآن الكريم، ويقولون إنّه من وضع سلمان الفارسي، ولهم مصحف خاص بهم يسمى: المنفرد بذاته.
- يُرجعون عقائدهم إلى عصور متقدمة جداً، ويفتخرون بالانتساب إلى الفرعونية القديمة، وإلى حكماء الهند القدامى.
- يبدأ التاريخ عندهم من سنة (٤٠٨هـ)، وهي السنة التي أعلن فيها حمزة ألوهية الحاكم.
- يعتقدون أنّ القيامة هي رجوع الحاكم الذي سيقودهم إلى هدم الكعبة، وسحق المسلمين والنصارى في جميع أنحاء الأرض، وأنهم سيحكمون العالم إلى الأبد، ويفرضون الجزية والذل على المسلمين.
- يعتقدون أنّ الحاكم أرسل خمسة أنبياء هم: حمزة، وإسماعيل، ومحمد الكلمة، وأبو الخير، وبهاء.
- يحرمون الزواج مع غيرهم، والصدقة عليهم، ومساعدتهم، كما يمنعون التعدد، وإرجاع المطلقة.
- يحرمون البنات من الميراث.
- لا يعترفون بحرمة الأخت والأخ من الرضاعة.

- لا يقبل الدروز أحداً في دينهم، ولا يسمحون لأحد بالخروج منه.
- ينقسم المجتمع الدرزي المعاصر - كما هو الحال سابقاً - من الناحية الدينية إلى قسمين:
 - الروحانيين: بيدهم أسرار الطائفة، وينقسمون إلى: رؤساء، وعقلاء، وأجاويد.
 - الجثمانيين: الذين يعتنون بالأمور الدنيوية، وهم قسمان: أمراء، وجهال.
- أما من الناحية الاجتماعية فلا يعترفون بالسلطات القائمة، إنما يحكمهم شيخ العقل، ونوابه، وفق نظام الإقطاع الديني.
- يعتقدون ما يعتقدوه الفلاسفة من أنَّ إلههم خلق العقل الكلي، وبواسطته وجدت النفس الكلية، وعنها تفرَّعت المخلوقات.
- يقولون في الصحابة أقوالاً منكراً منها: قولهم الفحشاء والمنكر هما أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.
- التستر والكتمان من أصول معتقداتهم، فهي ليست من باب التقية، إنما هي مشروعة في أصول دينهم.
- مناطقهم خالية من المساجد، ويستعيضون عنها بخلوات يجتمعون فيها، ولا يسمحون لأحد بدخولها.
- لا يصومون رمضان، ولا يحجون إلى بيت الله الحرام، وإنما يحجون إلى خلوة البياضة، في بلدة حاصبية في لبنان، ولا يزورون مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم، ولكنهم يزورون الكنيسة المريمية في قرية

معلولا بمحافضة دمشق.

- لا يتلقّى الدرزي عقيدته، ولا يبوحون بها إليه، ولا يكون مكلفاً بتعاليمها إلا إذا بلغ سن الأربعين، وهو سن العقل لديهم.

- يُصنّفُ الدروز ضمن الفرق الباطنية؛ لإيمانها بالتقية، والقول بالباطن، وبسرية العقائد.

- تؤمن بالتناسخ، بمعنى أنّ الإنسان إذا مات فإنّ روحه تتقمّص إنساناً آخر، يُولد بعد موت الأول، فإذا مات الثاني، تقمّصت روحه إنساناً ثالثاً، وهكذا في مراحل متتابعة للفرد الواحد.

- للأعداد خمسة، وسبعة، مكانة خاصة في العقيدة الدرزية.

«من كتب الدروز»:

- لهم رسائل مقدسة، تسمى رسائل الحكمة وعددها (١١١) رسالة، وهي من تأليف حمزة، وبهاء الدين، والتميمي.

- لهم مصحف يسمى المنفرد بذاته.

- كتاب النقاط والدوائر: ويُنسب إلى حمزة بن علي، ويذهب بعض المؤرخين في نسبته إلى عبد الغفار تقي الدين البعقلي، الذي قُتل سنة (٩٠٠هـ).

- ميثاق ولي الزمان: كتبه حمزة بن علي، وهو الذي يُؤخذ على الدرزي حين يُعرّف بعقيدته.

- النقض الخفي: وهو الذي نقض فيه حمزة الشرائع كلها، وخاصة أركان الإسلام الخمسة.

- أضواء على مسلك التوحيد: د. سامي مكارم.

«الجزور الفكرية والعقائدية»:

- تأثروا بالباطنية عموماً، وخاصة الباطنية اليونانية، متمثلة في أرسطو، وأفلاطون، وأتباع فيثاغورس، واعتبروهم أسيادهم الروحانيين.

- أخذوا جُلَّ معتقداتهم عن الطائفة الإسماعيلية.

- وقد تأثروا بالبوذية في كثير من الأفكار والمعتقدات، كما تأثروا ببعض فلاسفة الفرس، والهند، والفراعنة القدامى.

«الانتشار ومواقع النفوذ»:

- يعيش الدروز اليوم في لبنان، وسوريا، وفلسطين، وغالبيتهم العظمى في لبنان، ونسبة كبيرة من الموجودين منهم في فلسطين المحتلة قد أخذوا الجنسية الإسرائيلية، وبعضهم يعمل في الجيش الإسرائيلي.

- توجد لهم رابطة في البرازيل، ورابطة في استراليا، وغيرهما.

- نفوذهم في لبنان الآن قوي جداً تحت زعامة وليد جنبلاط، ويمثلهم الحزب الاشتراكي التقدمي، ولهم دور كبير في الحرب اللبنانية، وعداوتهم للمسلمين لا تخفى على أحد.

- ويبلغ عدد المنتمين إليها حوالي (٢٥٠) ألف نسمة موزعين بين سوريا (١٢١) ألفاً، ولبنان (٩٠) ألفاً، والباقي في فلسطين، وبعض دول المهجر.

ويتضح ممّا سبق:

- أنّ الدروز فرقة باطنية، تؤلّله الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله.
- نشأت في مصر، وهاجرت إلى الشام.
- ينكرون الأنبياء والرسل جميعاً، ويعتقدون أن المسيح هو داعيتهم حمزة.

- وحسب هذا دليلاً على كفرهم وضلالهم.

«مراجع للتوسع»:

- عقيدة الدروز - عرض ونقد: د. محمد أحمد الخطيب.
- أضواء على العقيدة الدرزية: أحمد الفوزان.
- إسلام بلا مذاهب: د. مصطفى الشكعة.
- أصل الموحدين الدروز وأصولهم: أمين طليع.
- تاريخ الدعوة الإسماعيلية: د. مصطفى غالب.
- تاريخ المذاهب الإسلامية: محمد أبو زهرة.
- الدروز والثورة السورية، وسيرة سلطان باشا الأطرش: كريم خليل ثابت.

- طائفة الدروز - تاريخها وعقائدها: د. محمد كامل حسين.

- مذهب الدروز والتوحيد: عبد الله النجار.

- الدروز - وجودهم، ومذهبهم، وتوطنهم: - سليم أبو إسماعيل.

- الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية: يوسف أبو شقرا وغيره.

- مذاهب الإسلاميين: د. عبد الرحمن بدوي.
- دراسات في الفرق والمذاهب القديمة المعاصرة: عبد الله الأمين^(١).

(١) منقول بتصرف من: الموسوعة الميسرة في الأديان، والمذاهب، والأحزاب المعاصرة، تأليف: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف وتخطيط ومراجعة د مانع بن حماد الجهني (١/٣٩٧).

وصف المخطوطة المعتمدة في التحقيق، وبيان منهج تحقيقها.



اعتمدتُ في تحقيق الكتاب على مخطوطة وحيدة فريدة، بخط المؤلف المشهور، وهو في أصله جواب على سؤال أجاب فيه المؤلف عن طائفة الدروز، ويقع هذا السؤال ضمن مجموعة أسئلة سُئل عنها المؤلف، وأجاب على كل سؤال منها على حدة، وعَنون المؤلف هذه الأسئلة كلها بـ: "النفحة الزنبقية في الأسئلة الدمشقية".

وقد أفردتُ منها هذا السؤال لأهميته.

وهذه الأسئلة نفسها تقع في مجموع كامل، كله رسائل للمؤلف رحمه الله بخطه.

وأما سؤالنا هذا الذي أفردناه بالنشر، فإنه يقع في صفحتين -تقريباً-، يبدأ من الصفحة (٣٦٠) من هذا المجموع.

وهذا المجموع محفوظ في مكتبة برلين الحكومية بألمانيا - مجموعة المستشرق السويدي لاندبرغ، الرقم (٧٠٤).

وقد ذكره غير واحد من أهل العلم، ومنهم: إسماعيل باشا البغدادي، في كتابيه: إيضاح المكنون^(١)، وهدية العارفين^(٢).

(١) (٦٦٩ / ٢).

(٢) (٢٤١ / ٢).

وخير الدين الزركلي ضمن ترجمة المؤلف في كتابه: الأعلام^(١).
ويتلخّص عملي في الرسالة: بأن قمتُ بنسخها، ومقابلتها على
المخطوطة، والتعليق عليها تعليقات يسيرة، كما تراه في هوامش
الكتاب، والتقديم لها بما يوضّح تداعيات الجواب، وذكر تعريف عام
لهذه الطائفة.

والحمد لله، وصلى الله على نبيّنا محمد وآله، ولا حول ولا قوة إلا بالله
العلي العظيم.



(١) (٦ / ٢٩١).

من اسرطايف الدروز فاجبت بالموافقة تبعاً لما جئنا اليه قطب الدين من سلطان الحنفى
وصورة ما كتبته ومن خطي قدالت لما كان بتاريخ نصف محرم سنة ثلث ارسى الي كافل الملك
الثانيه خرم يا شادا امة توفيقه فخرته عليك وجرحى الكلام مع بسبب الطائفة الملقبة بالدروز
وكان قبل ذلك يوم وقعت على شئ من كتبهم النبوية من بلادهم فورايتها من قبل على صريح الكفر الذي لا
يقبل المناويل واقتضت اراء الكريمة من ارضة الشاه مع السلطانية با موافقة الطائفة وما اشملت
عليه من الفتاد والعناد وما افطوت منها يوم ما عليهم من الاحاد وفناد الاعتقاد وبين حكمه
الشرعية المطهرة فيهم لتبروا ومن الطائفة بسط الزواج الحاشية لواد منهم وكفرهم فورايتها
اشارة به رايان شديدا ونسجيا وشيئا من الامم العلوية والتوفيق في القول والعمل والعقيدة من الزعم
الزلايين وصورة ما كتبته ما كتبته اذ اكرم مع عمل البنا والحنف لا استعجالا ما بعد حلاسه تعالى في
الشكره على نعمه الاسلام وصلاحه وصلاحه على شريكه محمد عليه افضل الصلوة والسلام كان الطائفة
الملقبة بالدروز ارتزوا انهم يوفونهم على عاداتها والفقه من كلاما اشهرت بها من الاحاد التي
بلايتهم الافتلاح من دين الاسلام والتقليد بسبب تباينه وانبيائه وسلم عليهم افضل الصلوة والسلام
ونهايتهم التفرج بان الله العبود هو الحاكم العبد والقدرة هو وانه لا قوة الاطاعة بالوزن
والخوف والاحاد بشهادة علماء الاسلام انما بالظاهر الادب مع النبوة ومن ريثا واليه
يعول عليهم من الاسواق ويعتبر عليهم في السلام كما هو متطور من هذه الكتب العتاة وكان
من ادركنا من علاننا التحقيق والاشحة قد علمت في اصول الدين القاسمة اذ نعم العقيدة والتقية
او صلا النخالفين لا يطرونهم شك في كرمه الطائفة النافعة المارقة من دين الاسلام موقفا
من الائمة وقد نالت لم يولد ابي ردي في البحث عن عقايد هذه الطائفة لا تطوا انك باليقين
ويواجه في الارتياب في امورهم والحقق المنهج الذي افيني بهم سلوكهم الحيا فخلاهم وكفرهم حتى ظهرت
بالاشطورية تا ليف حجة الاسلام الفزاوي بالود على الباطنية ووقعت على كتبهم فاذا اجمع المقالات
الما توردت على الباطنية منطوية فيها لا ينفون عنها بل لا يعمون فيها بان الله العبد هو الحاكم وكفرها
اخر تقسم منها الجلاء وتسا في الاشارة على القنوع في شئ منها والذي يدين الله تعالى ويقطع به ان هذه الطائفة
الملقبة بالفكر والفكر والفكر وانهم لا يعرفون في بلاد الاسلام لا في جزيرة العرب ولا في بلادهم هذه ان
نشأت عن ملو افع من الزنادقة الملحاة في قبول توبتهم ظلاله بين العلماء ذهبت ابعث من ايتنا الحراف

تونس

توهم لا تقبل وزعموا ان هذا الباب لو فتح لم ينجح ما دهم وانما فروعها يلمة في فروعها فمقتضى
 القديم بالقيمة والاشتراك في الكيفية والاختلاف في الكمية فلو شككنا هذا الكلام بعدد ما
 التفت بكملة الحق والظن والقوة عند النظر فيلما جرت تلك المصيرين في مقتضى ذلك الحق
 مصيرين والشك الذي يفتن في كل الامور في تلك الطائفة فلو شككنا فمقتضى ما يفتن في كل
 في دهم وقت عتادهم فمقتضى ما يفتن في كل الامور في تلك الطائفة فلو شككنا فمقتضى ما يفتن في كل
 من اعظم الزنادقة وان اطهروا الاصل وعلموا فمقتضى ما يفتن في كل الامور في تلك الطائفة فلو شككنا
 حرفة من قواهم بطل تدين بقتلهم في كل الامور في تلك الطائفة فلو شككنا فمقتضى ما يفتن في كل
 وقد كاسهل على من قلده انه لا يفتن في كل الامور في تلك الطائفة فلو شككنا فمقتضى ما يفتن في كل
 فيقولون انهم لا يفتن في كل الامور في تلك الطائفة فلو شككنا فمقتضى ما يفتن في كل
 والتشديد كما قلنا ان مجمع بطونته وحسن شياطة الاشرا والنجار والكفار واسمهم
 هووا لوفيق وعوا على ما لا يفتن في كل الامور في تلك الطائفة فلو شككنا فمقتضى ما يفتن في كل
 ومنها ما يفتن في كل الامور في تلك الطائفة فلو شككنا فمقتضى ما يفتن في كل
 مذهب ان في كل الامور في تلك الطائفة فلو شككنا فمقتضى ما يفتن في كل
 لغيره وبطلانها في كل الامور في تلك الطائفة فلو شككنا فمقتضى ما يفتن في كل
 الفقهاء وغيرهم ولا كل منها في كل الامور في تلك الطائفة فلو شككنا فمقتضى ما يفتن في كل
 وبسببها وبسببها في كل الامور في تلك الطائفة فلو شككنا فمقتضى ما يفتن في كل
 في كل الامور في تلك الطائفة فلو شككنا فمقتضى ما يفتن في كل
 الاقوال في كل الامور في تلك الطائفة فلو شككنا فمقتضى ما يفتن في كل
 الذي ذكرناه والورع فيما سواه والا كل من وقف الكهانة من الفروع النالك والغير من الامور في تلك الطائفة
 ما يفتن في كل الامور في تلك الطائفة فلو شككنا فمقتضى ما يفتن في كل
 الملوك والامراء وانباهم وابشاهم في كل الامور في تلك الطائفة فلو شككنا فمقتضى ما يفتن في كل
 والوقوف من بيت المال في كل الامور في تلك الطائفة فلو شككنا فمقتضى ما يفتن في كل
 في كل الامور في تلك الطائفة فلو شككنا فمقتضى ما يفتن في كل

سوال

هائفة الحروز

(تداعيات جواب الإمام تقي الدين البلاطنسي
على استدعاء الوالي العثماني على الشام خرم باشا)

للإمام العلامة

محمد بن علي بن طهون (٩٥٣هـ)

حقته

و. إمام العلي

غفر الله له وللمؤمنين والمؤمنات

ومنها أَنِّي سُلِّتُ يومَ الأربعاءِ سابعَ عشرَ المحرمِ الحرامِ عامِ ثلاثينَ وتسعمائةَ، عما كتبهُ الشيخُ تقي الدين البلاطنسي الشافعي، من أمرِ طائفةِ الدروز، فأجبتُ بالموافقةَ، تبعًا لصاحبنا الشيخ قطب الدين ابن سلطان الحنفي.

وصورة ما كتبهُ، ومن خطِّه نقلتُ:

لما كان بتاريخ نصفِ محرمِ سنة ثلاث، أرسل إليَّ كافل المملكة الشامية خرم باشا، أدام الله توفيقه، فحضرتُ عنده، وجرى الكلام معه بسببِ الطائفةِ الملقبة بالدروز، وكان قبل ذلك بيوم وقفتُ على شيءٍ من كتبهم المنهوبة من بلادهم، فرأيتها مشتملةً على صريح الكفر، الذي لا يقبل التأويل، واقتضت آراؤه الكريمة مفاوضة المسامع السلطانية بأمور هذه الطائفة، وما اشتملت عليه من الفساد والعناد، ومن انطوت ضمائرها عليه من الإلحاد، وفساد الاعتقاد، وبيان حكم الشريعة المطهرة فيهم، لتبرز أوامره المطاعة ببسط الزواجر الحاسمة لمواد شرهم وكفرهم، فرأيتُ ما أشار به رأيًا سديدًا، ومنهجًا رشيدًا.

نسألُ اللهَ الهداية والتوفيق في القول والعمل، والعصمة عن الزيغ والزلل، آمين.

وصورة ما كتبته إذ ذاك -مع شغل البال، والحث بالاستعجال:-

أما بعد:

حمداً لله تعالى، والشكر له على نعمة الإسلام، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد، عليه أفضل الصلاة والسلام.

فإنَّ الطائفةَ الملقَّبةَ بالدروز لم تزل الضمائر منطوية على معاداتها، والنفرة منها؛ لما اشتهر عنها من الإلحاد الذي بدايته الانسلاخ من دين الإسلام، والتكذيب بكتب الله، وأنبيائه ورسله عليهم أفضل الصلاة والسلام.

ونهايته التصريحُ بأنَّ الإلهَ المعبودَ هو الحاكمُ العبيدي^(١)، المقدوفُ هو وأسلافه وأحلافه بالزندقةِ والمخرقةِ^(٢) والإلحادِ، بشهادةِ علماءِ الإسلامِ، أصحابِ المذاهبِ الأربعةِ المتبوعةِ، ومن يُشار إليهم، ويُعوَّل

(١) فهم يدعون بأنَّ روحَ الإله قد حلَّتْ في الحاكمِ بأمر الله، الخليفة الفاطمي: أبو علي المنصور ابن العزيز بالله بن المعز لدين الله، وهي فرقة باطنية، أخذت جل عقائدها عن الإسماعيلية، وتؤمن بسرية أفكارها، فلا تنشرها على الناس، ولا تعلمها لأبنائها إلا إذا بلغوا سن الأربعين، وهو سن العقل لديهم.

والمؤسس الفعلي لهذه العقيدة هو: حمزة بن علي بن محمد الزوزني (٤٣٠ هـ)، وعاونه في تأسيس عقائد الدروز: محمد بن إسماعيل الدرزي المعروف بنشتكين، انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، بإشراف: د. مانع الجمني (١/٣٩٧).

(٢) المخرقة: الشعوذة والتمويه، انظر: تهذيب اللغة للأزهري (٧/٢٥٨).

عليهم من الأشراف وغيرهم بمدينة السلام، كما هو مسطور مشهور في الكتب المعتمدة.

وكان من أدركناه من علمائنا المحققين الراسخة أقدامهم في أصول الدين، القاصمة أدلتهم -العقلية والنقلية- أوصال المخالفين، لا يطرقهم شك في كفر هذه الطائفة المنافقة المارقة من دين الإسلام مروق السهم من الرمية.

ومذ نشأت لم يزل دأبي، وديدي، البحث عن عقائد هذه الطائفة؛ لأقطع الشك باليقين، ويُزاح عني الارتياب في أمرهم، وأتحقق المنهج الذي أفضى بهم سلوكهم إلى انحلالهم وكفرهم، حتى ظفرتُ بالمستظهري، تأليف حجة الإسلام الغزالي بالرد على الباطنية^(١)، ووقفتُ على كتبهم، فإذا جميع المقالات الماثورة عن الباطنية مستظهرة فيها، لا يبغيون عنها بدلاً، ويصرّحون فيها بأنَّ إلههم المعبود هو الحاكم،

(١) واسم كتابه فضائح الباطنية، صدر بتحقيق عبد الرحمن بدوي، وفيه يقول المحقق في مقدمته (ص: ح): "والداعي الأهم إلى تأليف الغزالي لهذا الكتاب -كما قلنا- استفحال أمر الباطنية، وبث دعاة الإسماعيلية، من قبل الدولة الفاطمية في مصر، للدعوة إلى الخليفة الفاطمي: المستنصر بالله، ضد الخليفة العباسي: المستظهر بالله.

ولهذا استهدف الغزالي من هذا الكتاب هدفين:

إظهار فضائح الباطنية، وهو أمر يتعلق بالعقيدة.

وبيان فضائل المستظهرية، أي خلافة المستظهر بالله العباسي، وهو أمر يتعلق بالسياسة.

ومن هنا جاءت تسمية الكتاب بـ (المستظهري)، في (فضائح الباطنية وفضائل المستظهرية)".

وكفريات أخر، تقشعر منها الجلود، وتُصان الألسن عن التفوه بشيء منها.

والذي ندين الله تعالى، ونقطع به:

أن هذه الطائفة الملعونة أكفر الكفرة، وأفجر الفجرة، وأنهم لا يُقَرُّون في بلاد الإسلام، لا بجزية، ولا بغيرها؛ لأنَّ بدعتهم هذه إنما نشأت عن طوائف من الزنادقة الملحدة^(١).

وفي قبول توبتهم خلاف بين العلماء: وذهب ذاهبون من أئمتنا إلى أنَّ توبتهم لا تُقبل، وزعموا أنَّ هذا الباب لو فُتح لم تنحسم مادتهم، ولم تندفع غائلتهم؛ فإنَّ من شأن عقيدتهم التدين بالتقية، والاستسرار بالكفر عند استشعار الخوف^(٢)، ولو سلكنا هذا المسلك لم يعجزوا عن النطق بكلمة الحق، وإظهار التوبة عند الظفر بهم، فيلهجون بذلك

(١) حيث تأثروا بالباطنية عموماً، وخاصة الباطنية اليونانية، متمثلة في أرسطو، وأفلاطون، وأتباع فيثاغورس، وقد أخذوا جُلَّ معتقداتهم عن الطائفة الإسماعيلية، وتأثروا -أيضاً- بالبوذية في كثير من الأفكار والمعتقدات، وبيعض فلاسفة الفرس، والهند، والفراعنة القدماء، انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، بإشراف: د. مانع الجبني (١/ ٤٠٠).

(٢) انظر: المرجع السابق (١/ ٣٩٩).

مظهرين، ويستهنئون بأهل الحق مضميرين^(١).

(١) وأنقل ها هنا تأصيلاً مفيداً من موقع الإسلام سؤال وجواب، بإشراف الشيخ محمد صالح المنجد، الفتوى رقم (٢٣١٥٧٦)، عن حكم قبول توبة الزنديق، الذي هو مرادف للمنافق، وهو من يعتقد معتقدات إلحادية أو كفرية، ويُخفيها، ولا يظهرها إلا لمن هو مشارك له في هذه العقائد.

جاء فيها ما نصه:

"قبول توبة الزنديق لها معنيان:

المعنى الأول: قبول توبة الزنديق؛ بمعنى عدم معاقبته في الدنيا بالقتل.

فهذا له حالتان:

الحالة الأولى: أن يُمسكه ولي الأمر قبل توبته، فيصرح بالتوبة بعد القدرة عليه.

فهذه الحالة محل خلاف بين أهل العلم، والأشهر في ذلك قولان:

القول الأول: أنه يُقتل، ولا تقبل توبته.

وعمدة أصحاب هذا القول أن إظهاره للتوبة بعد القدرة عليه: لا يُفيد أنه تاب حقيقة؛ لأنَّ الأصل فيه أنه يُخفي عقيدته ولا يظهرها، فتوبته هذه لا يوثق بها، كما أنَّ قبولَ توبته يجعله يأمن القتل، وهذا يدفعه للاستمرار في زندقته، وكلما قُبض عليه أظهر التوبة.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى:

"... فالكافر كان معلناً لكفره غير مستتر به ولا مخف له، فإذا أسلم تيقنا أنه أتى بالإسلام رغبة فيه، لا خوفاً من القتل.

والزنديق بالعكس: فإنه كان مُخفياً لكفره، مستتراً به، فلم نؤاخذه بما في قلبه إذا لم يظهر عليه، فإذا ظهر على لسانه وآخذناه به، فإذا رجع عنه، لم يرجع عن أمر كان مظهرًا له غير خائف من إظهاره، وإنما رجع خوفاً من القتل ...

وأيضاً: فإن الزنديق هذا دأبه دائماً، فلو قُبِلت توبته، لكان تسليطاً له على بقاء نفسه بالزندقة والإلحاد، وكلما قُدِر عليه، أظهر الإسلام وعاد إلى ما كان عليه، ولا سيما وقد علم أنه آمنٌ

بإظهار الإسلام من القتل، فلا يَزَعُهُ خوفه من المجاهرة بالزندقة، والطعن في الدين، ومسبة الله ورسوله، فلا ينكفُ عدوانه عن الإسلام إلا بقتله ...

وهذا مذهب أهل المدينة، ومالك وأصحابه، والليث بن سعد، وهو المنصور من الروایتين عن أبي حنيفة، وهو إحدى الروايات عن أحمد، نصرها كثير من أصحابه، بل هي أنصُ الروايات عنه" انتهى من "إعلام الموقعين" (٤ / ٥٤٧ - ٥٤٩).

القول الثاني: قبول توبته، فإذا أظهر التوبة رُفِعَ القتل عنه. وعمدة أصحاب هذا القول هو عموم النصوص الشرعية التي تُفِيدُ قبولَ توبة الكافر؛ ولو ظُنَّ أنه أسلم خوفاً من القتل، ومن ذلك: عدم قتل النبي صلى الله عليه وسلم للمنافقين الذين أظهروا الإسلام، وقبوله لعلانيتهم. قال ابن المنذر رحمه الله تعالى:

"واختلفوا في الزنديق يُظْهَرُ عليه، هل يُسْتَتَابُ أم يقتل، ولا يقبل منه الرجوع. فقالت طائفة: تُقبل توبته إن تاب، ويُقتل إن لم يتب، يُروى هذا القول عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وبه قال عبيد الله بن الحسن، والشافعي. قال أبو بكر -أي ابن المنذر-: كما قال الشافعي أقول.

وقد احتج بقول الله تعالى في المنافقين: ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [المجادلة: ١٦، المنافقون: ٢]، قال: وهذا يدل على أن إظهار الأيمان جُنَّة -أي وقاية- من القتل.

وقال المقداد رضي الله عنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم: (أرأيت إن اختلفت أنا ورجل من المشركين ضربتين بالسيف، فضربني فقطع يدي، فلما أهويتُ إليه لأقتله قال: لا إله إلا الله، أأقتله أم أدعه؟، قال: بل دعه)، انتهى من "الإشراف على مذاهب العلماء" (٨ / ٦٤).

الحالة الثانية: أن يُبادر الزنديق بالتوبة طوعاً قبل القدرة عليه.

فالظاهر أنه تُقبل توبته عند أهل العلم، فلا يقتل.

قال الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله تعالى:

"كتب الخلافات لم يذكر أربابها أن أصحاب القول الأول: لا يقبلون توبة الزنديق إذا تاب قبل القدرة عليه، وإنَّما يحكون الخلاف في (استتابته بعد القدرة عليه)، وقد استقصى الحافظ ابن حجر الخلاف في المسألة، ولم يذكر ذلك عن أيٍّ من المخالفين".

انتهى من "الحدود والتعزيرات عند ابن القيم" (ص ٤٥٤).

بل نص ابن القطان على عدم وجود خلاف في هذا؛ حيث قال رحمه الله تعالى: "وإذا ارتدَّ المسلم ولحق بدار الحرب، وراجع الإسلام: قبلت توبته، وكذلك الزنديق؛ ولا أعلم بين الناس في ذلك خلافاً"، انتهى من "الإقناع في مسائل الإجماع" (٢ / ٢٧١).

المعنى الثاني: قبول توبة الزنديق عند الله تعالى.

والأدلة الشرعية صريحة في قبول توبة الكفار حتى وإن كانوا منافقين أو مرتدين؛ ومن ذلك: قول الله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ٨٦﴾ أُولَئِكَ جَزَاءُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ٨٧ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ ٨٨ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ٨٩﴾ [آل عمران: ٨٦-٨٩].

وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ١٤٥﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ١٤٦﴾ [النساء: ١٤٥-١٤٦].

قال ابن قدامة رحمه الله تعالى:

"فالخلاف بين الأئمة في قبول توبتهم -أي الزنديق، ومن تكررت رده- في الظاهر من أحكام الدنيا، من ترك قتلهم، وثبوت أحكام الإسلام في حقهم؛ وأما قبول الله تعالى لها في الباطن، وغفرانه لمن تاب وأقلع باطناً وظاهراً، فلا خلاف فيه"، انتهى من "المغني" (١٢ / ٢٧١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى:

"وأما الذنوب التي يطلق الفقهاء فيها نفي قبول التوبة، مثل قول أكثرهم: لا تقبل توبة الزنديق، وهو المنافق... فهذا إنما يريدون به رفع العقوبة المشروعة عنهم، أي: لا تقبل توبتهم بحيث يُخَلَّى بلا عقوبة، بل يعاقب: إما لأن توبته غير معلومة الصحة، بل يظن به الكذب فيها، وإما لأن رفع العقوبة بذلك يُفضي إلى انتهاك المحارم، وسد باب العقوبة على الجرائم.

ولا يريدون بذلك: أن من تاب من هؤلاء توبة صحيحة، فإن الله لا يقبل توبته في الباطن؛ إذ ليس هذا قول أحد من أئمة الفقهاء، بل هذه التوبة لا تمنع إلا إذا عاين أمر الآخرة"، انتهى من "مجموع الفتاوى" (١٨ / ١٨٩ - ١٩٠).

والمسلك الذي يتعيّن على ولاة الأمور في هذه الطائفة سلوكه:

قتل مشايخهم؛ فإنّهم أصل فسادهم، ومنشأ عنادهم.

فقتل نفر يسير؛ لإصلاح أمة كثيرة، من أعظم المصالح؛ إذ لا ريب أنّ شيوخهم من أعظم الزنادقة، وإنّ أظهروا الإسلام.

وبعد قتل مشايخهم، وتطهير الأرض منهم، يُجهّز إلى كل فرقة من قراهم رجل متديّن، يلقيهم عقائد أهل السنة والجماعة، ويُقيم فيهم شرائع الإسلام.

وذلك سهلٌ على من قلّده الله النظر في مصالح المسلمين، أيّد الله بهم الدين، وقطع بمرهفات^(١) سيوفهم دابر الملحدين والمعتدين، وأدام النصر والتأييد لسلطان الإسلام، وأمدّ الله به الإسعاف والتسديد كافل الشام، وقمع بسطوته وحسن سياسته^(٢) الأشرار والفجار والكفار.

والله سبحانه هو الموفق، وهو أعلم بالصواب.

كتبه: أبو بكر محمد بن محمد بن عبد الله بن أبي بكر البلاطنسي الشافعي عفا الله عنه.

(١) جاء في مختار الصحاح للرازي (ص: ١٣٠): "(أَرْهَفَ) سَيْفُهُ: رَقَّقَهُ، فَهُوَ (مُرْهَفٌ)".

(٢) في المخطوطة: "سياته".

جَمَلُ الدِّينِ